وزارة التخطيط تشدد على أهمية تنويع الصادرات غير النفطية وتوسيع قاعدة التصدير

■ ،،خاص / الثورة

شددت وزارة التخطيط والتعاون الدولي على أهمية تنويع الصادرات غير النفطية وتوسيع قاعدة التصدير التي تتطلب تشجيع وتنمية القدرات التنافسية في الاقتصاد وخاصة السلع القابلة للتبادل التجاري.

وأشارت إلى أن هناك مجموعة من الاعتبارات والعوامل الرئيسية لتنمية هذه الصادرات وأبرزها دراسة الأسواق المحتملة للتصدير ونوعية السلع التي تتطلبها هذه الأسواق، ومن أهم تلك الأسواق التي يتم دراستها واتجاهات الطلب على المنتجات اليمنية فيها الأسواق الخليجية بصورة عامة والسعودية بشكل خاص، أيضاً دراسة الطلب على المنتجات اليمنية في الأسواق الأفريقية حيث تمثل امتداداً كبيراً للأسواق المحلية حيث توجد الجاليات اليمنية في اغلب الدول الأفريقية فضلاً عن أن هذه الأسواق تتسم بالقرب الجغرافي لليمن والتي تجعل تكاليف النقل منخفضة وكذلك التأمين والتصدير إجمالاً وكذلك بقية الأسواق الآسيوية والأوروبية بشكل عام.

ودعا خبراء إلى العمل على تشجيع الصادرات اليمنية من خلال توفير مصادر التمويل ونقترح في هذا الإطار وجود أو تأسيس بنك خاص بدعم الصادرات باعتبار التصدير قضية استراتيجية تعزز النمو الاقتصادي وتحسن من القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحسين مستوى الدخل القومي من النقد الأجنبي، وفي هذا المجال توجد في كثير من الدول التي تبنت هذا التوجه بنوك سميت بنوك التجارة الخارجية حيث انحصرت مهمتها الأولى في تنمية الصادرات الوطنية في الأسواق الخارجية سواء كانت الإقليمية أو الدولية.

كما نبهوا الى الاهتمام من قبل المصدرين والمنتجين اليمنيين بمعايير الجودة والمواصفات والمقاييس سواء تمثلت الجودة في السلعة ذاتها أو شروط ومتطلبات التسويق من ناحيتي التغليف والتخزين وغيرها والتفكير للتصدير وعلى وجه الخصوص السلع الصناعية التي تستخدم المواد الخام من المصادر المحلية.

وقالوا أن العمل بالعوامل سالفة الذكر يمكننا من أن نطور وننمي من قدراتنا التنافسية لصادراتنا غير النفطية كون الاعتماد على الصادرات النفطية لوحدها يشكل مخاطرة كبيرة على الاقتصاد الوطني في حال تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وعلى الرغم من ذلك فإن محدودية الصادرات غير النفطية قد أضعفت من تأثير نموها على إجمالي الصادرات الأمر الذي يعني استمرار هيمنة الصادرات النفطية وبقائها عاملا حاسما في نمو إجمالي الصادرات اليمنية الأمر الذي يؤكد أن تحسن الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات مرهون بتحسن أسعار النفط العالمية.

وأكد خبراء اقتصاد أن الصادرات غير النفطية لا زالت تمثل نسبة ضئيلة في هيكلة الصادرات لبلادنا لا تتعدى ٦٪ بينما تمثل الصادرات النفطية ما بين ٩٠ و٩٥٪ وبالتالي فإن هيكل الصادرات يعكس خللاً في نسبة الصادرات.

وانخفضت القيمة الإجمالية للصادرات السلعية من ٨٩٧٦,٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٥٨٥٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩ بنسبة – ٣٤,٨٪ بمأي بمقدار ٣١٢١,٩ مليون دولار وبالتالي انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٨,٩٪ عام ٢٠٠٨ إلى ١٩,٥٧٪ عام ٢٠٠٩ ويرجع ذلك إلى سبب رئيسي وهو تراجع متحصلات الصادرات النفطية عام ٢٠٠٩ مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٨ حيث انخفضت بمقدار ٣.٣ مليار دولار وبنسبة –٤٢,٦٪ لتصل نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٤,٤ مليار دولار مقارنة بـ ٧,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨ الأمر الذي أدى إلى تناقص نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية من ٨٦,١٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٧٥,٧٪ عام ٢٠٠٩ ويعود ذلك إلى انخفاض الإنتاج النفطي من ١٠٧ ملايين برميل عام ٢٠٠٨ إلى ١٠٠ مليون برميل عام ٢٠٠٩من جهة، و زيادة الاستهلاك المحلي للنفط من جهة ثانية حيث ارتفع الاستهلاك المحلي من ٢٤,٩٧ مليون برميل عام ٢٠٠٨ إلى ٢٩ مليون برميل عام ٢٠٠٩ من جهة ثانية، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط العالمية بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تراجع متوسط سعر برميل النفط من (٩٦ دولار/برميل) عام ٢٠٠٨ إلى (٦٣,٥دولار/برميل)عام ٢٠٠٩م.

١,٧ تريليون ريال إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في مايو ٢٠١١م

■ ،،خاص /الثورة

انخفضت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في نهاية مايو٢٠١١م إلى تريليون و٧٣٣ مليار ريال وذلك من تريليون و٨٠٧ مليارات ريال في مايو ٢٠١٠م وبانخفاض قدره ٧٤ مليار ريال .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية والنقدية أن الميزانية انخفضت بنحو ٨٠,٤ مليار ريال في مايو ٢٠١١م أو ما نسبته ٢,٣٪ مقابل انخفاض مقداره ٤٥ مليار ريال وبنسبة ٢,٥٪ في ابريل ٢٠١١م .

وبلغ إجمالي الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية تريليون و٨١٩,٧ مليار ريال نهاية شهر مارس ٢٠١١م .

وبينت النشرة أن الميزانية الموحدة انخفضت بنحو ٨٣,٧ مليار ريال خلال نفس الشهر مقارنة بالشهر الماضي فبراير ٢٠١١م ، وبنسبة تراجع ٤,٤٪ .

ووفقا لتقرير حكومي فقد أظهرت مؤشرات أداء البنوك التجارية والإسلامية تحسنا ملحوظا خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، من خلال التوسع الملحوظ في النشاط المصرفي والذي يعكسه النمو المتواصل في إجمالي الأصول- الخصوم حيث حققت ارتفاعاً في نهاية عام ٢٠٠٩ بلغ ١٦٧٦,٥ مليار ريال مقارنة بمبلغ ١٥٤٥ مليار ريال في العام ٢٠٠٨ بزيادة قدرها١٣١,٥ مليار ريال وبمعدل نمو بلغ٨,٥٪، بينما كانت عام ٢٠٠٧ نحو١٣٠٠,٤ مليار ريال ، بمعدل نمو بلغ ١٨,٨٪ مقارنة بالعام ٢٠٠٨م.

٤,٥ مليار ريال تكلفة ٢٣ مشروعاً في القطاع السمكي

■ ،،خاص / الثورة

بلغ حجم الإنفاق الفعلي على المشروعات المنجزة في القطاع السمكي ٢٣ مشروعا وبتكلفة إجمالية تصل إلى ٤,٥ مليار ريال وذلك خلال الفترة ٢٠٠٦م – ٢٠١٠م، وأهمها مشروع إنشاء مراكز المعلومات السمكية، ومشروع إعداد نظام الرقابة والتفتيش البحري، ومشروع إنشاء المرآفق والمخازن والأسواق السمكية.

إلى ذلك توقعت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة قيمة الصادرات السمكية بمعدل ٢٠,٣ بالمائة سنويا خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٥م.

وبينت أنه سيتم اتخاذ عدد من الإجراءات منها منع تصدير أي منتجات سمكية ما لم يتحصل المصدر على شهادات صحية لجودة المنتجات الصادرات السمكية.

وتشير بيانات الصادرات السمكية خلال أعوام الخطة (٢٠٠٦-٢٠١٠م) إلى زيادة كمية الصادرات السمكية من (٨٤.٣) ألف طن في عام٢٠٠٥م إلى (١٠٨.٤) ألف طن متوقعة بنهاية عام ٢٠١٠ وبمعدل سنوي متوسط ٥,٢٪ ،غير أن قيمة الصادرات السمكية قد تراجعت من (٢٤٢) مليون دولار في سنة الأساس إلى (٢٣٨) مليون دولار متوقعة للعام ٢٠١٠م وبمعدل نمو سالب (-٠,٣٠٪)، والذي يعود إلى تراجع أسعار الصادرات السمكية في الأسواق العالمية بنحو ٥,٢٪ في المتوسط، فضلاً عن تدني جودة الصادرات السمكية اليمنية وفق شروط ومعايير الجودة في الأسواق العالمية السمكية وشهادة إنشاء من الوزارة وعبر مندوبي الوزارة المتواجدين في منافذ التصدير.

الجدير بالذكر أن الأسماك تشكل المورد الطبيعي الثالث لليمن من حيث الأهمية بعد النفط والمياه. ومع خط ساحلي طويل ومنطقة جرف بحري (مناطق اصطياد) تصل إلى حوالي ٤١ ألف كم مربع، تستطيع اليمن الاستفادة من مواردها السمكية الغنية التي توفر فرصا استثمارية ممتازة في مجالات صيد الأسماك وفي تصنيعها وتصديرها.

استقبل ٩٥ سفينة تجارية في يوليو الماضي

تصدير ٢٧٨ طناً من الأسماك عبر ميناء عدن

■ ،،عدن/ سبأ

بلغت صادرات اليمن من الأسماك خلال شهر يوليو الماضي عبر عدن ٢٧٨ طناً .

وأوضح مدير عام مكتب الثروة السمكية بمحافظة عدن عبدالله هادي عمر لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن قيمة الصادرات المذكورة بلغت ١٣٢ مليوناً و١٤٨ ألف ريال شملت أسماك الثمد والشروة والشروخ والحبار والجمبري والزنجا والباغة وغيرها من الأحياء البحرية.

وأشار إلى أن المكتب يدرس حاليا طلبات عدد من الشركات الروسية والفرنسية واليابانية والإيطالية واللبنانية والأردنية لاستيراد منتجات اليمن من الأسماك لما لها من جودة عالية وقيمة غذائية وصحية وافرة بحسب ما أفادت به الشركات الدولية المذكورة في بيانات ورسائل تسلمها المكتب.

في غضون ذلك استقبل ميناء الزيت بمصفاة عدن وميناء الاصطياد الساحلي خلال شهر يوليو الماضي ٩٥ سفينة تجارية وناقلة نفط وسفينة صيد محلية.

وأفاد مدير جوازات الميناء البحري بعدن حمود محمد الكطري لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن عدد السفن الصغيرة التي أقلت المؤن من المواد الغذائية من أرصفة الميناء إلى عدد من بلدان القرن الأفريقي بلغ ١٢ سفينة في حين بلغ عدد الواصلين والمغادرين عبر ميناء عدن خلال الفترة نفسها ١١٠ أشخاص منهم ٥٩ شخصاً من الواصلين.

وأشار مدير جوازات الميناء البحري إلى أن المكتب منح ٣٤ تأشيرة سياحية مجانية لعدد من السياح العرب والأجانب عبر ميناء عدن والمطار لغرض الترويج السياحي أسوة بالموانئ المجاورة والعالمية.

١١٪ متوسط النمو السنوي في قيمة إنتاج البصل

■ كتب / منصور شايع

سجل متوسط النمو السنوي في قيمة إنتاج البصل خلال الأعوام ١٩٩٠م – ٢٠١٠م حوالي ١٥٪ . حيث سجل إجمالي القيمة خلال العام ١٩٩٠م سنة الأساس حوالي ٧٠ مليونا و٤٦٣ ألف ريال ، وتراجع هذا الرقم ليصل في العام ١٩٩٣م إلى ٦٠مليونا و٩٢٠ ألف ريال ليتجاوز في العام١٩٩٩م إلى ٦١ مليونا و٨٤٨ ألف ريال حتى وصل في عام ١٩٩٧م ٦٩ مليونا و٦٧٨ ألف ريال لتصل في العام التالي إلى ٧٢ مليونا و٣٦٤ ألف ريال .

وتشير بيانات حديثة حصلت عليها "الثورة" إلى أن قيمة إنتاج اليمن من البصل تجاوزت في العام ٢٠٠٣م ٨٢مليونا ٢٥ ألف ريال، في حين قفزت في العام ٢٠٠٥م نحو ١٧٣مليونا و١١٢ ألف ريال .

وأوضحت البيانات ان قيمة إنتاج البصل وصلت في العام ٢٠٠٨م إلى ٢٠٢ ملايين و٧٦١ ألف ريال ، فيما وصلت في العام التالي إلى نحو ٢١٥ مليونا و٥٠٠ ألف ريال حتى بلغت قيمة الإنتاج في العام الماضي حوالي ٢٢٣ مليونا و٨٦٠ ألف ريال.

صورة مزارع بصل.

تحديات تواجه تنمية الموارد البشرية

■ ،،خاص / الثورة

أكدت وثيقة رسمية أن تنمية الموارد البشرية تواجه تحديات عديدة تسهم في ضعف ومحدودية الاستفادة من رأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث ما تزال نسبة الأمية بين السكان مرتفعة وتصل إلى ٤٥,٣٪ من السكان البالغين، إضافة إلى محدودية المؤسسات التعليمية وتدني معدلات الالتحاق بالتعليم العام والتي لم تتجاوز ٦٩,٨٪ من إجمالي السكان في سن التعليم ، فضلا عن ارتفاع معدلات التسرب من التعليم العام والتي تصل إلى (٧٪) جراء تدني مستويات الدخل لشريحة واسعة من المجتمع ما أدى إلى انتشار عمالة الأطفال واستمرار التسرب من التعليم ، كما يعاني النظام التعليمي من تزايد الفجوات التعليمية بين الذكور والإناث وبين الحضر والريف، وانخفاض جودة التعليم وتدني مستوى مخرجاته وعدم ملاءمتها لاحتياجات سوق العمل.

وبينت الخطة الخمسية الرابعة أن قطاع التعليم يعاني من عدم كفاية الموارد المالية لتامين متطلبات التعليم ، وتدني مستوى تاهيل وتدريب المدرسين وتخلف الأساليب والوسائل التعليمية.

مؤشرات اقتصادية

اليابان تتوقع تراجع النمو الاقتصادي للعام المالي ٢٠١١ الى ٠,٥٪

■ الثورة / متابعات

خفضت الحكومة اليابانيةأمس الجمعة توقعاتها للنمو الاقتصادي للبلاد للعام المالي ٢٠١١ لتصل الى ٠,٥٪، بانخفاض قدره نقطة مئوية واحدة

مقارنة مع التقديرات السابقة ،حسبما ذكرت وسائل الاعلام المحلية.

بيد ان مكتب رئيس الوزراء الياباني قدر ايضا أن الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سوف ينمو

بما يزيد على ٢,٥٪ في العام التالي ،مع زيادة الطلب المحلي بفضل اعادة الاعمار بالبلاد وفقا لما ذكرت وكالة أنباء ((كيودو)).

ومن المتوقع ان يتراجع الاستهلاك الخاص، الذي يحتل حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي

بالبلاد ،يتراجع بنسبة ٠,٢٪ خلال العام المالي الحالي الذي سينتهي في شهر مارس المقبل.

وفي ديسمبر من العام الماضي ،اظهرت توقعات للحكومة اليابانية ان معدل النمو ربما يصل الى نسبة ١,٥٪ من الناحية الفعلية للعام المالي الحالي.

توقعات بإنتاج السودان ٧٤ طنا من الذهب العام الجاري

■ ،،الثورة / متابعات

كشف د. عبدا لباقي الجيلاني وزير المعادن السوداني أن بلاده قد تنتج ما يصل الي ٧٤ طنا من الذهب هذا العام متجاوزا بكثير تقديرات الموازنة العامة للبلاد.

وقال الجيلاني في تصريح لوكالة الانباء السودانية (سونا) أن معظم الإنتاج يتم بشكل غير رسمي من خلال شركات تعدين صغيرة وعشرات الآلاف من المواطنين الذين دفعتهم ظروفهم للمخاطرة بالقيام برحلات في مناطق صحراوية بعيدة للبحث عن المعدن النفيس الذي سجل مستويات قياسية مرتفعة هذا العام تجاوز الـ١٤٧٦ دولارا للأوقية .

وأضاف أن خطة الحكومة ركزت علي قطاع الذهب لتنويع مصادر الاقتصاد مؤكدا أن إنتاج السودان من الذهب قد بلغ ٣٦ طنا العام الماضي وفقا للتقديرات الرسمية لكن الإنتاج الإجمالي قد يتجاوز الـ٧٠ طنا بحساب الكميات التي تم تهريبها الى خارج البلاد عن طريق قطاع التنقيب الأهلي "غير الرسمي".

ارتفاع الطلب على الذهب في السعودية بنسبة ٦٠٪

■ ،،الثورة / متابعات

سجل الطلب على السبائك والجنيهات الذهبية في السوق السعودية ارتفاعاً بنحو ٦٠٪ تخوفاً من تدني قيمة الريال لارتباطه بالدولار، باعتباره أداة للتحوط والاستثمار.

وبحسب متعاملين في سوق الذهب، تحدثوا مع صحيفة "الاقتصادية"، فإن ارتفاع الطلب على السبائك الذهبية أمر طبيعي، نظراً للظروف الاقتصادية المحيطة بالولايات المتحدة، وانخفاض مستوى التصنيف الائتماني، وتأثير ذلك في الدول المستثمرة بسنداتها، إضافة إلى التخوف من تدني قيمة الريال لارتباطه بالدولار، خاصة وسط مواصلة تدني قيمة العملات المرتبطة بالعملة الأمريكية.

أزمة الديون تفقد الأسهم العالمية ٤ تريليونات دولار في أسبوعين

■ ،،الثورة / متابعات

فقدت أسواق الأسهم العالمية نحو أربعة تريليونات دولار من قيمتها هذا الشهر بسبب المخاوف من أن تمتد أزمة ديون منطقة اليورو إلى إيطاليا وأسبانيا وتضر بالقطاع المالي الأوروبي وتدفع الاقتصاد العالمي الى الركود مرة أخرى.

وفقد مؤشر "إم.أس.سي.اي" للأسواق في أرجاء العالم نحو سبع قيمته أو ما يعادل تقريبا حجم اقتصادات ايطاليا واسبانيا والبرتغال وايرلندا واليونان مجتمعة.

واقتطعت مبيعات الأسهم هذا الأسبوع ١,٦ تريليون دولار من القيمة السوقية للمؤشر العالمي بعد أن خسر الأسبوع الماضي ٢,٥ تريليون دولار. وتبلغ قيمة المؤشر حاليا ٢٤,٨٤ تريليون دولار.

وفقد مؤشر "ستاندرد أند بورز" الامريكي وحده أكثر من ٧١٠ مليارات دولار هذا الأسبوع بعد أن خسر ٩٥٠ مليارا في الاسبوع السابق. كما فقدت الأسهم الاوروبية المدرجة في مؤشر (ام.اا.سي.اي يوروب) نحو ٥٠٠ مليار دولار هذا الاسبوع.

٢٧,٦ مليار درهم استثمارات شركات التأمين الإماراتية خلال ٢٠١٠م

الثورة / متابعات

ارتفع إجمالي استثمارات شركات التامين العاملة في الإمارات بنسبة ١٦,٤٪ خلال عام ٢٠١٠ لتصل إلى نحو ٢٧,٦ مليار درهم مقابل ٢٣,٧ مليار درهم خلال عام ٢٠٠٩، بحسب التقرير السنوي لهيئة التامين.

وقفزت استثمارات شركات التامين الأجنبية العاملة في الإمارات بنسبة ٣٧,٣٪ خلال العام ٢٠١٠ لتصل إلى ٩,٢ مليار درهم مقابل ٦,٧ مليار درهم بنهاية العام ٢٠٠٩، الأمر الذي يتزامن مع بدء تعافي القطاعات الاقتصادية في الدولة من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

وارتفعت حصة شركات التامين الأجنبية من إجمالي استثمارات التامين في الدولة إلى نحو ٣٣,٤٪ مقابل حصة لا تزيد على ٢٣٪ خلال العام ٢٠٠٩، ونحو ٢٢,٧٪ خلال العام ٢٠٠٨م.

البرلمان العراقي يوصي بتحصيل ٢,٨ مليار دولار من ٣ شركات للاتصالات

■ ،،الثورة / متابعات

أوصى البرلمان العراقي بإلزام ثلاث شركات لتشغيل الهاتف المحمول بدفع رسوم ترخيص وغرامات بقيمة ٢,٨٥ مليار دولار في غضون شهر، مُلغيا اتفاقا يسمح لها بأن تدفع المبلغ على مدى خمس سنوات.

وقد يُزيد القرار قلق المستثمرين من عدم وضوح التنظيمات بشأن من يسيطر على قطاع الاتصالات وهو أحد أكثر الصناعات الأسرع نموا في بلد يتعافى من سنوات من الحرب.

ويشرف على قطاع الاتصالات في العراق كل من وزارة الاتصالات وهيئة الاتصالات والاعلام – وهي جهاز مستقل مرتبط بالبرلمان- لكنهما كثيرا ما يختلفان بشأن من له الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بتنظيم القطاع.

وصوت البرلمان العراقي على توصية بأن تدفع شركة "زين" الكويتية وشركة "آسيا سيل" فرع شركة اتصالات قطر (كيوتل) وشركة "كورك" – المملوكة جزئيالفرانس تليكوم- مبلغ ٢,٨٥ مليار دولار بالكامل في غضون شهر.

لكن في انعكاس لضبابية التنظيمات قدم مسؤولون ومشرعون تفسيرات متعارضة بشأن هل التصويت البرلماني مُلزم بالنظر إلى أن الشركات أبرمت اتفاقا مع الحكومة السابقة لدفع المبلغ على مدى خمس سنوات.

ويشمل المبلغ تكلفة رخص التشغيل للشركات الثلاث في العراق وفوائد متأخرات أقساط وغرامات.

الصين تدعو الى توسيع التعاون الاقتصادي مع الآسيان

■ ،،الثورة / متابعات

حث وزير التجارة الصيني تشن ده مينغ أمس الجمعة على زيادة تحسين التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ورابطة الآسيان.

وخلال الاجتماع العاشر للمشاورات بين وزراء اقتصاد الآسيان ووزارة التجارة الصينية، استعرض تشن ونظراؤه العشرة من دول الآسيان ثمار التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة منذ اقامة الدول لعلاقات الحوار منذ عشرين عاما، وأعربوا عن تقديرهم لها.

وقال تشن ان الجانبين في العقدين الماضيين، وخاصة منذ بدء العمل بمنطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان في الأول من يناير ٢٠١٠م، حققا نجاحا ملحوظا في مجالات التجارة الثنائية والاستثمار والتعاون الاقتصادي.

وقد حققت قيمة التجارة بين الجانبين نموا من ثمانية مليارات دولار أمريكي في عام ١٩٩١م إلى ٢٩٢,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٠م، بزيادة ٣٧ مرة. وفي النصف الأول من هذا العام، وصل حجم التجارة بين الصين والآسيان إلى ١٧١,١ مليار دولار بزيادة بلغت نسبتها ٢٥٪ عن نفس الفترة من العام الماضي.

وحتى الآن، فإن الصين أصبحت أكبر شريك تجاري وثاني أكبر سوق تصديرية للآسيان، في الوقت الذي أصبحت فيه الآسيان ثالث أكبر شريك تجاري للصين.

وفي مجال الاستثمار، بلغ المجموع التراكمي للاستثمارات الثنائية ٨٠ مليار دولار منذ عشرين عاما حتى يونيو هذا العام. وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين في الآسيان ما يقرب من ١٣ مليار دولار، ما جعل الآسيان مقصدا هاما للشركات الصينية وهي تطبق خطتها الخاصة بـ"التوجه الى الخارج".

وأضاف تشن إن التعاون الذي يحقق المنفعة المتبادلة بين الآسيان والصين قد تحسن أيضا، حيث ان الصين في الوقت الحاضر تدعم تعاونها مع الآسيان في مجال تشييد البنية التحتية.

وفي عام ٢٠٠٩ أعلنت الصين تقديم ائتمان قدره ١٥ مليار دولار للآسيان، وقررت إقامة صندوق للتعاون الاستثماري للصين والآسيان بقيمة عشرة مليارات دولار، استخدمتها الآسيان في بناء جسور وطرق ومحطات طاقة وموانىء.